إنتاج المعرفة في مستوى الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانيات في الجامعات العمومية المصرية

دانييل كانتيني(*)
جامعة هال ـ ألمانيا.

ترجمة: منير السعيداني

«لا خيار لنا إلا أن ندرب الجيل القادم من الأكاديميين الأفارقة في أوطانهم، ويعني ذلك مواجهة مسألة الإصلاح المؤسسي بالتوازي مع مسألة تعليم الخريجين. على تعليم الخريجين والبحث والبناء المؤسسي أن تتضافر كلها ضمن جهد واحد»

محمود ممداني.

مقدمة

خلال السنوات الأخيرة، كانت مسائل التفاوت في إنتاج المعرفة على امتداد العام، أو مسائل لاتناظر أحجام الإنتاج المعرفي محلّ اهتمام مُتّصلٍ (انظر مثلاً Burawoy, 2015). في هذا السياق، تمّ التّدليل على ضرورة بلوغ مِنْوَالِ (Model) علوم اجتماعية وإنسانيات غيْر هَيْمَني، من أجل إسباغ الصبغة الإقليمية عليها وذلك بغايَة تمكيِّنها من أن تكون أكثر تأقلماً مع حاجة مختلف المجتمعات (Vessuri, 2015). وسرعان ما تعقّدت القضايا بفعل استمرار التفاوتات العميقة في توفير التعليم المخصوص بالقطاع الثالث والتدريب على البحث؛ تلك التفاوتات التي ضخمتها العولمة بفعل هجرة العقول والتباين في الإمكانات البحثية ذات الآثار الخطيرة في إنتاج المعرفة في الجنوب الكوني (وهو ما برر استشهادنا بقَوْلِ ممداني). بالتوازي مع ذلك، ثمة علامات مناقضة من قبيل تزايد عدد المنشورات الأكاديمية في آسيا وفي أمريكا اللاتينية أو تنامي ممارسات الاستشهاد المتناظر بين «الغرب والبقية» (Gringas and Mosbah-Natanson, 2010)، على أن حقل الإنتاج المعرفي

(*) البريد الإلكتروني: daniele.cantini@scm.uni-halle.de.

هو مجال علمي فائق التفاوت وغير متجانس، وعلى الأخص عندما يتعلق الأمر بإنتاج معرفة علمية وبحثية مبتكرة وغير منقولة[1].

ولئن كان من الواضح أن أغلب الحكومات لا تزيد على التظاهر ببذل العون للاستجابة لضرورة توفّر تعليم وبحث ذَوَاتيْ جودة، وعلى الأخص في العلوم الاجتماعية والإنسانيات، فإن هذا المتطلب يمكن أن ينفتح على مجالات جديدة للنقد، وعلى دروب ربما لم تكن متوقعة[2]. وباعتبار المجال الضيق المتاح للمعرفة الاجتماعية النقدية ضمن اقتصاد المعرفة، يبدو من الضروري النظر إلى الظروف القائمة التي ضمنها تنتج هذه المعرفة، مأخوذة هنا، وفي آن معاً، على معنى المعرفة المنتجة وعلى معنى ظروف إنتاجها. بصفة أكثر تخصيصاً، تهدف الدراسة المعروضة هنا إلى الكشف عن البنى والإمكانات التي تُهَنْدِس المعرفة الحالية المنتجة في مستوى الدكتوراه في الجامعات العمومية المصرية وذلك بالاستناد إلى تحليل تيموتي ميتشل (Mitchell, 2002) لحقل دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية.

صار للدكتوراه دور محوري جديد في هذا المسعى الاقتصادي والمتجه نحو بناء القدرات، والذي ينخرط فيه العديد من الفاعلين الوطنيين والعالميين العاملين على تطوير سياسات تهدف إلى تمكين دور الخّريجين من المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني والإقليمي (Nerad, 2012، وديفيد ميلز في هذا العدد). ومن أجل تحقيق الإنتاج الفعلي للمعرفة الجديدة وبثها واستيعابها، كان على عدد الباحثين أن يتزايد وعلى نمط التعليم الذي يتلقونه أن يكون مُجَدَّداً محلّ تفكير إذا ما أُرِيد للابتكار والنمو الاقتصادي أن ينتجا من تلك المعرفة الجديدة (Nerad, 2012: 59). وباعتبار الطبيعة المتغيرة للمسارات الأكاديمية وللأسواق الكونية تحولت التجارب الدكتورالية من سيرورةِ إعادةِ إنتاجٍ أكاديمي تتمّ على الأغلب نَمْذَجتها حول فكرة التعلم إلى سيرورة يصير فيها الطالبُ باحثاً ذا دور معترف به، ومن الأفضل أن يكون واحداً من جماعةٍ من الأقران ضمنها يتم إنتاج المعرفة من خلال سيرورات تعلمية مبنية ومتعددة الطبقات. وفيما تظل الممارسات القائمة، على المستوى الدولي، بعيدة من هذا المثال، يكون من المهم أن نعترف أن تجربة الدكتوراه صارت دُوَلية بحقّ مع تزايد حركية الطلبة، ومأسسة الإنكليزية بوصفها لغة مشتركة، ومع التحوّل نحو المزيد من التجانس الشكلي؛ وإن كان موضع احتجاج

(1) المورد الوطني النقدي الجديد، الذي يضع الابتكار هدفاً له، هو أساسي بالنسبة إلى النمو الوطني الاقتصادي (Slaughter and Rhoades, 2004). وعلى الرغم من التحولات الأخيرة الناتجة من بروز قوى كونية، إذ، وخلال سنة 2012 تجاوزت نفقات الصين على البحث والابتكار ما أنفقه الاتحاد الأوروبي، فإن علاقات القوة الإيبستيمية الكونية ظلت على العموم على حالها.

(2) إن موقع الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ثانوي، في أفضل التقديرات، ضمن هذا التأكيد على العلم والبحث، وعلى الأخص في العديد من البلدان النامية التي تتمتع فيها ما يسمى بالعلوم الدقيقة بموقع متميز منذ أيام الاستقلال. ولكن هذا لم يحجب ما يتوافر فيها من الإمكانات بأن تصير أدواتٍ جوهريةً في التمكين من النقد، ولا يبطل مركزيتها ضمن بناء تصوّرٍ للبحث المناسب.

(Nerad and Heggelund, 2008). في هذا السياق، ثمة مظهران في حاجة إلى الإبراز: **أولهما** السياسات التي تدفع بدور الباحثين الدكتوراليين والمرحلة الدكتورالية بوصفها اللحظة الإبداعية التي عليها ومن خلالها تنبني البحوث اللاحقة وتُفحص، وباعتبارها، في الآن ذاته، متماثلة المظاهر وذات تمايزات هامة[3]. حينئذ، ولئن كان البحث قد اكتسب مركزية جديدة، يظلُّ أكِيداً أَنْ لَيْست العلوم الاجتماعية والإنسانيات هي التي استفادت من ذلك. للخطاب حول نفعية البحث نتائج كارثية في مناطق العالم التي لها عدد وافر من الجماعات البحثية المستقرة، ولكنه في الوطن العربي وفي مصر على الأخص، يتساوق مع فهم راسخ للعلم على أنه نافع لتنمية الأمة، وباعتبار العلوم الاجتماعية والإنسانيات مخصصة على الدوام لتدريب من يحتاجهم الجيل اللاحق من الأساتذة. لقد جعلت الاستقالة النسبية التي أقدمت عليها الدولة خلال العشرين سنة الماضية ظروف العمل على الأرض أكثر عسراً نوعاً ما مع الانطلاق من مركزية حاجات السوق التي توضع على الأغلب بوصفها معطى ماقبلياً (El-Obeidy, 2013، مثالاً حديثاً) ولكنها لم تغيّر من الوظيفة التابعة للعلوم الاجتماعية والإنسانيات.

بدأت الدراسات في المنطقة العربية في معالجة أسباب محدودية الإنتاج المعرفي، وعلى الأخص بعد أن قدّم تقرير التنمية البشرية العربي لسنة 2003 حول المعرفة تحليلاً لاذعاً لمظاهر قصور الأنظمة التعليمية في المنطقة. وقد كانت الدراسات المبكرة للنظام الجامعي العربي لما بعد الاستقلال قد أظهرت بعدُ أن التدريس والبحث كانا ومنذ البداية مرتهنين بوضوح بتنامي حاجات الدول حديثة التأسيس[4]. ولم تتغير الوضعية كثيراً مع حلول التعليم العالي الجماهيري وتوافر التكنولوجيات الجديدة[5]. وخلال الألفية الجديدة، عالج عدد متزايد من الدراسات حالة البحث في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية

(3) ضمن الأول، نوع من التشديد المشترك على مُدَد البرامج الدكتورالية، والبنى الابتكارية، والتمويل المناسب، والتدريب من أجل التشغيل خارج الأكاديميا أيضاً. انظر مثلاً الاستقصاء الأخير لمختلف الأجوبة على تحدي جماهيرية الدراسات الدكتورالية بين مِنْوَاليْ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (Balaban and Wright, 2014).

(4) يمكن العثور على وصف عام مبكّر لمشاكل التربية العلمية مع التركيز المباشر على ضرورات خلق يد عاملة متعلمة لدى فهيمً عيسى قوبين (Qubain, 1966). ومن بين العديد من الدراسات ذات الصلة، أشير إلى المراجعة التي أنجزها والرشتاين (Wallerstein, 1966) وعلى الأخص في صفحاتها 106-118، وكذا التحليل الذي اقتصر على ظروف إنتاج الأنثروبولوجيا الاجتماعية في الجامعات العربية الذي أنجزته شامي (Shami, 1989).

(5) هاهنا، يستحيل بكل بساطة الإتيان على كامل ما يمكن أن يراجع من أدبيات. مقتصراً على مصر، وحدود هذه الدراسة، أشير إلى الآفاق التاريخية التي أوردها ريد (Reid, 1990) حول جامعة القاهرة ودي كابوا (Di Capua, 2009) حول اختصاص الدراسات التاريخية. وقد ركز آخرون على أكاديميين فرادى للحديث عن الضغوط السياسية والمجتمعية على الأكاديميين والباحثين (Abaza, 2010a; Hirschkind, 1996).

وأبرز المشاكل العديدة التي تجعل من البحث «وعداً مستحيلاً» إذا ما استعرنا عبارة ريغاس أرفانيتيس وساري حنفي (Hanafi and Arvanitis, 2016)[6].

من وجهة نظر ما، صار البحث وعداً مستحيلاً بفعل استمرار الرقابة السياسية والاجتماعية على إنتاج المعرفة، والمنزلة المتقلقلة للحرية الأكاديمية[7]، وكيفية تشكُّل النظام وكذا أزماته المُدركة. في حالة العلوم الاجتماعية والإنسانيات، ثمة استحالة مضاعفة، إذ علينا أن نضيف إلى معوقات البحث عامة الاعتبار المتدني الذي تحظى به هذه الاختصاصات. من الجانب الآخر، يعيش التعليم العالي في المنطقة انفجاراً حقيقياً على مستويي العدد ونوعيات الجامعات وعلى الأخص منذ السنوات 1990 (Hanauer and Miller-Idriss, 2011, Romani, 2012) وآخرون عديدون من جهة، كما أن دوره المركزي في إنتاج المعرفة لا يلاقي أيَّ تَحَدٍّ تقريباً (Hanafi and Arvanitis, 2016). تتزايد أعداد طلبة الدكتوراه، ممن يدرسون خارج المنطقة أو داخلها سواء بسواء، وبنسب حركية عالية. ولئن كان من الممكن ابتداءً ربط هذا النمو بالضغط الديمغرافي، فإن تنويع إمكانات النفاذ إلى الجامعة وتنوع التجارب التعليمية واضِحَيْ الأثر. ثمة حاجة حقيقية إلى الفهم الإثنوغرافي للظروف الحالية التي فيها تنتج المعرفة. ويُتيح المشروع البحثي الذي نقدمه هنا تساؤلاً إثنوغرافياً يعالج الجامعة على أنها موقع مركزي في إنتاج المعرفة وفي لحظة متزايدة المصيرية بالنسبة إلى سيرورة ذلك الإنتاج، عَنَيْتُ لحظة إنجاز رسالة الدكتوراه. إن الهدف من المشروع البحثي هو توفير أساس للمقارنة فيما بين بلدان مختلفة، من داخل المنطقة ومن خارجها.

أولاً: إنتاج المعرفة في مستوى الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانيات

يهدف المشروع إلى الإسهام في المناقشات الجارية من خلال تحليل ظروف الإنتاج المعرفي في مستوى الدكتوراه في مصر. يستكشف المشروع الطرق التي بها يتمّ، وعلى الأخص في مستوى ما بعد التخرُّج، إنتاج المعرفة ثم نقلها في الجامعات المصرية مع تركيز على العلوم الاجتماعية والإنسانيات. ومثلما أُوضح الأمرَ لاحقاً، آخذ المعرفة هنا على أنها مفهوم واسع الامتداد يحيل في ذات الوقت على محتويات الاختصاصات القائمة، أي على القضايا التي تناقش داخل الأكاديميا الآن، على محتويات رسائل الدكتوراه المسجلة وما يناسبها من مواضيع بحث الأكاديميين الشباب، وعلى السياق العام الذي فيه تُنتج. وهذه

(6) ومن بين الجهود الجماعية الأكثر حداثة في وصف حالة البحث العلمي الاجتماعي ومستقبله في العديد من البلدان العربية نشير إلى (حنفي وبنغبريط ومصطفى، 2014) وكذا إلى باميه (Bamyeh, 2015).

(7) انظر جوناثان كرينر (Jonathan Kriener) في هذا العدد.

الفكرة مستقاة من تَصَوُّرٍ للجامعة على أنّها مؤسسةٌ تنتج المعرفة، وفي الآن ذاته، المعرفة وظروف إنتاج تلك المعرفة (Cantini, 2016a).

ولئن وُجِدَت الدراسات الدكتورالية في مصر منذ قرن، على ما أناقش الأمر أدنى هذا، فقد ظلّت ظروف التربية الدكتورالية القائمة وكيفياتها غير مستكشَفة بما فيه الكفاية. وعلى الرغم من الصيت الفخري الذي يكتسبه حائز الدكتوراه، وعلى الرغم مما يقوم من تنافس على الحصول عليها من خارج البلاد، فإن أهميتها بالنسبة إلى البحث تتعرض للاستنقاص من قبل العديدين داخل البلد بحيث صارت الدكتوراه تفهم في المعتاد على أنها تأهيل ضروري للترقي إلى الأستاذية. وعلى اعتبار عَيْشِي في البلد لأعوام قليلة فيما بين 2007 و2010، وباعتبار اشتغالي كذلك على الجامعات في عدد آخر من بلدان المنطقة (Cantini, 2016a, 2016b) فقد كنت دائم الانصدام بانعدام الاهتمام بممارسات التدريب والبحث القائمة على خلفية ما كان يروج من خطاب الأزمة. وفيما تحظى العلوم الاجتماعية والإنسانيات ببعض الاهتمام في المنطقة، يتمثل موضع الخلاف الذي أريد أن أقف عليه ههنا في أن نمط التحليل الإثنوغرافي هو الأمثل في فهم ما يعتبره المنخرطون في النظام التعليمي الجامعي تحصيل حاصل، وكذا في إتاحة تحليل نقدي لذلك النظام، أو، إذا ما استعرنا عبارة لوك بولتانسكي في تفسير ماهيته (Boltanski, 2009). هذا جوهري في فهم كيفية إدارة حوكمة الأنظمة المعقدة، وفي الإمساك بدلالة الإمكانات والإكراهات التي تسهم في هندسة البحث.

كان استكشاف ذلك من خلال جهد متعدد الاختصاصات وجماعي استمر عامين في ما بين 2014 و2016. وفيما نناقش منهجية العمل بتفصيل لاحقاً، من المهم هنا أن نبرز أن كل باحث منخرط في المشروع هو طالب دكتوراه في واحدة من الجامعات المصرية، وأن تنظيم العمل سعى إلى أن يأخذ بنظر الاعتبار الانعكاسية الفائقة التي بها يتّسم موضوع البحث. وينتبه البحث إلى الممارسات المحلية فيما يحرص على النظر إلى الترابطات الكونية التي تحضر هي أيضاً في مصر المعاصرة. وعليه، يسعى البحث إلى أن يَجْسُر فَجْوَةً في الأدبيات ذات الصلة من خلال النظر وفي آن معا في مواقع إنتاج المعرفة والحالات المدروسة التي تمت معالجتها خلال سنة المشروع الأولى (مثلما تعرضها المساهمة الأولى لنفيسة دسوقي وعلا كبارة في هذا العدد)، وفي القضايا المخصوصة من قبيل الجندر والتراث (مثلما تعرضها مساهمة أحمد منصور، والمساهمة الثانية لنفيسة دسوقي في هذا العدد). وقد أُنجز التحليل باتّباع منهجية متعددة الاختصاصات تشمل التحليل النصي، والانتباه إلى التطورات التاريخية والدراسة الإثنوغرافية الجوهرية لممارسات التربية الدكتورالية وكيفياتها.

وقبل الانصراف إلى عرض المشروع ونتائجه والمنهجية التي فيه استُخدمت، من الضروري أن نمد القارئ بالمزيد من التفاصيل حول مناسبة موضوع البحث. كونياً، تتزايد الدراسات التي تنظر في التجربة الدكتورالية، باعتبار مركزيتها المكتسبة حديثاً في متابعة

المعرفة؛ ولكن، ولئن كان خطاب السياسات هذا يَحُلّ بمصر في ذات الوقت الذي بلغ غيرها من البلدان تقريباً، فإن الاهتمام المحلّي بالتجربة الدكتورالية لمّا يَزَلْ في درجات متدنية وهو ما يستدعي تفسيراً.

ثانياً: الدراسات الدكتورالية في مصر

على الرّغم من الاهتمام البحثيّ المستدام بمسائل التربية، والدولة والتمدرس في مصر وبالآثار التي تترتب على أن يكون المرء باحثاً (Di Capua, 2009; Farag, 2006; Herrera and Shami, 1999; Herrera and Torres, 2006; Reid, 1990; Roussillon, 2002; Starrett, 1998)، إذا ما اقتصرنا على بعض الأسماء، لم يكن ثمة من الاهتمام بالدراسة الدكتورالية إلا القليل. وعلى الرغم من أن تاريخ التربية الدكتورالية في مصر لم يكتب بعد، فمن الثابت أن فرص خوض الدراسات الدكتورالية مُتَاحة منذ ما يزيد على القرن. داخل الجامعة المصرية، أول محاولة أهلية لبعث جامعة وطنية في البلد، وفيما بين 1908 (سنة تأسيسها) و1925 (سنة تحويلها إلى جامعة حكومية) نوقشت ست رسائل دكتوراه، من بينها رسالة طه حسين يومَ الخامس من أيار/مايو سنة 1914 (Waardenburg, 1966: 223-225)[8]. ومما يكتسي أهمية خاصة في مناقشة مدى توافر المعطيات يشير مصدر آخر، متأخر عن المصدر السابق إلى أن ذات الفترة شهدت مناقشة تسع رسائل دكتوراه، تكللت سبع منها بالنجاح (الجميعي، 1983: 49-51). وبالتوازي مع هذه اللحظة الرائدة، وفيما لمّا تزل الدكتوراه غير مهيكلة (الجميعي، 1983)، مثلما كان عليه الأمر في غالب بلدان أوروبا، بدأت الدولة ممارسة إرسال الطلبة إلى الخارج، وعلى الأخص إلى فرنسا وإنكلترا. ومنذ البدايات الأولى، خلقت هذه الممارسة التي تتصل إلى حد اليوم (باستكمال المنح الحكومية بما تمنحه وكالات مختلفة مثل مؤسسة التبادل الأكاديمي الألماني، DAAD) صَدْعاً، بين من تلقوا تعليمهم في الخارج ومن تدرّبوا محلياً.

ولم يتم تأسيس الدراسات العليا على أساس توزيع الطلبة حسب التقسيم الثلاثي ما بين شهادة التخرج، فالماجستير فالدكتوراه؛ إلا مع نشأة الجامعة الحكومية سنة 1925 وهي التي تسمّى اليوم جامعة القاهرة. في البداية كانت شهادات الدكتوراه تسند في ثلاث من أربع كليات (الآداب، والعلوم والقانون، ولكن من دون الطبّ)، ولكن سرعان ما تم التوسع في ذلك بحيث أسندت 847 شهادة دكتوراه في جميع الكليات بما في ذلك تلك التي كانت قد أنشئت حديثاً، وذلك في ما بين 1925-1926 و1958-1959 (ومن بينها 42 شهادة حازتها

(8) على الرغم من الحفاظ على صيغة مناقشة رسائل الدكتوراه من دون الحصول على شهادة علمية سابقة. وقد كانت المناقشة متبوعة بدعوة إلى قصر رأس التين لملاقاة الخديوي، وبمنحة لمتابعة الدراسات العليا في فرنسا، وهو ما تُوِّجَ بالنسبة إلى طه حسين بالحصول على دكتوراه من السوربون بضع سنوات بعد هذا التاريخ. انظر (Reid, 1990: 60-61).

امـرأة)[9]. وعلى الرغم من هذا النمو العَدَدِيّ المطّرد، كثيراً ما كانت مناقشات الدكتوراه غير المفتوحة للعموم تثير اهتماماً عمومياً دائماً، وسجالات حامية وآثاراً سياسية. ومن بين أمثلة ذلك دكتوراه الفلسفة التي أُسندت إلى عبد الرحمن البدوي حول الزمن الوجودي من قبل كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة (Di Capua, 2012) 1944 أو رفض إسناد دكتوراه شرفية لشخصية سياسية كانت مدعومة من الملك (Waardenburg, 1966: 92)؛ رفض كان متبوعاً بإعلان استقالة عميد كلية الآداب وكذا رئيس الجامعة بتاريخ 9 آذار/مارس 1932[10].

بعد الاستقلال، ومثلما كان عليه الأمر داخل المنطقة وخارجها، وضعت المصلحة الوطنية على رأس أيٍّ أجندة بحثية بالتوازي مع توجه الناصرية نحو تبني تصوّر أداتي، ولّد أفكاراً مديدة الأثر حول المعرفة المُناسبة وخطوط التساؤل البحثي وكذا نوعاً من الضبابية حول حدود البحث المقبول (Reid, 1990)[11]. وقد تكرّس ذلك على الأخص في الحاجة المزدوجة إلى وضع الوظائف التدريبية والبحثية التي تضطلع بها الجامعة على طريق الاستجابة إلى ضرورة خلق مواطنين جدد من خلال المعرفة المفيدة، أي خلق علماء قادرين على التقدم بتنمية الدولة (وخصوصاً المهندسين والأطباء) وكذا المتكفلين بالتّدريس الجماهيري للساكنة (عواد، 1963؛ Reid, 1990; Wallerstein, 1966). خلال تلك الفترة التي تمتع فيها الأساتذة الجامعيون بآفاق اقتصادية حسنة نسبياً، استمرت أعداد طلبة الدكتوراه في تزايدها بحيث كان بجامعة القاهرة سنة 1969-1970 ما قدره 1200 طالب دكتوراه، وأسندت 402 دكتوراه خلال سنة 1972 لوحدها (Akrawi, 1979: 53; Ismail 1974: 226). وصارت الازدواجية اللسانية في البحث والتدريس راسخة، باعتماد الإنكليزية أو الفرنسية في الدراسات العلمية والتكنولوجية والعربية في العلوم الاجتماعية والإنسانيات، وكانت لذلك تبعات مديدة الأثر بالنسبة إلى الممارسات الاستشهادية (Hanafi and Arvanitis, 2016: 241-247)[12].

---

(9) انظر (Waardenburg, 1966, vol. II, p. 108). وتشمل هذه المعطيات كذلك الجامعتين الأخريَيْن اللتيْن بعثتا خلال الأربعينيات والخمسينيات وهما على التوالي جامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس.

(10) وقد استخدم التاريخ في تسمية مجموعة 9 آذار/مارس لاستقلال الجامعة، التي تأسست سنة 2003 من قبل مجموعة من الأساتذة الجامعيين.

(11) من المهم هنا التذكير بأن العلاقة بين المعرفة والسلطة اختصاص إقليمي بامتياز: «بوصفه ممارسةً مُتَقَاسمة وتفاعلية، لا يكون البحث مصنوعاً لذاته أبداً. إنّ الانتظارات المجتمعية من الضخامة والشمول بمكان، والتداخل مع أولويات الحكومة وسياساتها، بحيث تؤثر في طرائق تمويل البحث بكيفيات متزايدة الإحكام والتعقيد. انظر (Nowotny, 2016: 6).

(12) ولا يُبْطل ذلك أهمية الإشارة إلى أن تقريراً حول الباحثين الاجتماعيين العرب تبيّن أن ثُلُثَيْ المُجيبين على الاستبيان تلقّوا تدريبهم بالعربية في مستوى البكالوريوس بينما لم يكن الأمر كذلك إلا بالنسبة إلى الثلث في مستوى الدكتوراه، وباعتبار الإنكليزية لساناً رئيساً للتعليم في مستوى الدكتوراه بالنسبة إلى نصفهم (Bamyeh, 2015: 29). ولئن كانت عينة البحث غير ممثلة فبالإمكان التعويلُ عليها للإشارة إلى وجود اتجاه مثير للاهتمام.

على أن أكثر مواريث تلك الفترة ديمومة هي الفهم الجوهري لما يمكن أن تعنيه الدكتوراه برمَّتها وعلى الأخص بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية والإنسانيات. وصارت الحاجة إلى تدريب الجيل اللاحق من الأساتذة، وعلى الأخص بعد أن وضع الاستقلال حدّاً لتدفق الأساتذة الأجانب (عواد، 1963؛ Reid, 1990)، تحتل أقصى مراتب الإلحاح. وعلى الرغم من رغبتهم في تحسين جودة أدائهم بعد عودتهم، فإن الأساتذة الذين زاولوا تعليمهم بالخارج لم يكونوا كافين لتغطية تلك الحاجات (Ismail, 1974: 236) وكذا باعتبار آثارهم المتداخلة، وخصوصاً أن العديد منهم لم يعودوا إلى موطنهم (Reid, 1990). وعليه، صارت الهيكلة الشكلية لبرامج الدكتوراه محورية بالنسبة إلى توظيف إطار التدريس في الجامعة، وهو ما كان في ارتباط بمَهْنَنَةِ الحياة الأكاديمية التي كانت في ذلك الحين بصدد الانتشار إلى هذا الحد أو ذاك (ومن المثير للانتباه أن هذه الظاهرة كانت تحدث في بعض البلدان الأوروبية في ذات الآن بالضبط). وكانت الأمور تتسم بالتعقيد حينها، مثلما هو عليه الشأن الآن أيضاً، جراء إجراءات تعيين إطار التدريس بالجامعات المصرية، وعلى الأخص منها تلك التي بدأت بالنشوء حينها. «يتمّ كلّ سنة تعيين عدد من أفضل خريجي كلّ قسم مُعِيدِين... وتعتبر الدكتوراه شرطاً للحصول على أي موقع ضمن إطار التدريس. وبمجرد أن يحصل المعيد على شهادة الدكتوراه، سواء أكان من جامعة مصرية أم أجنبية، فإنه يكون مؤهلاً إلى الترقّي إلى رتبة المحاضر» (Ismail, 1974: 230). وتكون الترقيات اللاحقة، إلى مساعد ثم إلى أستاذ تعليم عال، مرهونة بتركيم عدد من المنشورات ضمن عدد محدّد من السنوات مع قليل الاهتمام بمدى جودتها أو طرافتها (وهذه خصيصة أبعد ما تكون عن المحلية). قلّل ذلك من اتصاف الدكتوراه بكونها مرحلة استكشاف وبحث وجَعَلَها أقرب إلى شيء ما ينبغي الحصول عليه بأقل ما يمكن من التكاليف من أجل ضمان الترقي في الرتب الأكاديمية، وعلى اعتبار ما ينجرّ عن الفشل في الحصول على الدكتوراه من لفظ خارج إطار التدريس (وهو نادراً ما يحدث)[13].

ومنذ السنوات 1970، دخل هذا النظام في حالة تأزّم، ولم تكن الدراسات الدكتورالية استثناءً، وفيما كانت أعداد الطلبة والجامعات سواءٌ بسواء تواصل ارتفاعها، كان يبدو على جودة التدريب أنّها بصدد التدني وصارت المرحلة الدكتورالية فاقدة لأّي دور محوري. كان التنامي الكمّي مذهلاً. فقد كان طلبة الدكتوراه في كل الجامعات المصرية وكل الاختصاصات سنة 2003 يعدّون 22248 مقارنة بما كان عدده 13354 سنة 1993 بحيث

(13) على الرغم من الافتقار إلى إحصاءات حديثة، قد تناهزُ نسبة طلبة الدكتوراه ضمن أعضاء هيئة التدريس في جامعة القاهرة 50 بالمئة. ومن الضروري الإشارة إلى أن الدراسات الدكتورالية متاحة كذلك للطلبة غير المُنْضَوين ضمن هيئة التدريس، وتلك هي الحالة كذلك بالنسبة إلى باحثَين اشتركا في هذا المشروع. وبعد أن يحصلوا على شهاداتهم، يصير الخريجون مؤهّلين للترشح للانضمام إلى هيئة التدريس في حالة فتح مراكز تشغيل، أو يمكنهم أن يبحثوا عن شغل خارج البلاد كما كانت حالة العديدين خلال السنوات 1970 حينما مثّل الأساتذة المصريون العمود الفقري في بعث الجامعات في بلدان الخليج.

صاروا يمثلون أكثر من نصف عدد طلبة الدكتوراه الإجمالي في كل الأقطار العربية (Belal and Springuel, 2006: 5)[14].

خلال البحث، كانت دلالة موضوع البحث ذاته محل سؤال متكرر من قبل الباحثين والأساتذة الذين تمّ استجوابهم. لقد قيل لي مراراً وتكراراً إن مرحلة الدكتوراه ليست أكثر اللحظات إنتاجاً، ولا الأكثر طرافة، ووافق عدد كبير على أن رسائل الماجستير أفضلُ نوعية على العموم من رسائل الدكتوراه، على اعتبار أن الأخيرة هي أحياناً استعادة للأولى[15]. ويرتبط هذا بوضوح بممارسات الترقية وكذا بتدني قيمة الأجور الحقيقية[16]، وهو ما جعل المركز الوظيفي ضمن إطار التدريس بالجامعة أكثر فأكثر عجزاً عن الإيفاء بمتطلبات إعالة أسرة. ويشارك الكل تقريباً في أنشطة خارجية حيث يعمل العديد من طلبة الدكتوراه بدوام كامل في مواقع مهنية ما، وكثيراً ما يكونون ذَوِي مسؤوليات عائلية بما يكون له بطبيعة الحال آثار في الزمن المخصص للبحث.

وليس من الغريب خلال المحادثات غير الرسمية أن نعلم أن البحث في العلوم الاجتماعية في الجامعات العمومية المصرية غائب، وهو ما قد تؤكّده ندرة المنشورات. إن الافتقار إلى التمويل وإلى البنى[17]، والإدارة الهزيلة، وغياب التدريب، وعدم الاهتمام الذي يبديه صنّاع السياسات عناصرُ تسهم كلّها في انعدام البحث في الجامعات. ولكن، وفي نفس الوقت، تمثل مصر والقاهرة على الأخص مركزاً إقليمياً يُؤوي، منذ عشرين سنة أو أكثر، العديد من الوكالات الدولية المُشغّلة للبحوث بوتيرة مستدامة ويؤوي جماعة باحثين ذوي تأهيل عال في إدارة البحوث. ولا تزال مستمرة ممارسة إرسال البعض من الطلبة إلى الخارج بمنح مدفوعة من الدولة أو، وأكثر فأكثر، مدفوعة من الخارج، وهي لم تفقد صيتها، ويحصل

(14) في تقرير المجلس العربي للعلوم الاجتماعية المشار إليه أعلاه، بما فيه من حدود فرضها صغر حجم العينة التي اعتمدها، معطيات مغايرة تماماً على الرغم من أن الجزائر ومصر، وهما المُنتجان الرئيسان للعلماء الاجتماعيين في المنطقة، تساهمان بما قدره 39 بالمئة من مجموع طلبة الدكتوراه مع 36 بالمئة من رسائل الدكتوراه المجراة بالخارج (Bamyeh, 2015: 30).

(15) من الضروري أن نشير إلى أن الوثائق الرسمية لا تميز بينهما حيث تضع أغلبُ التقارير رسائل الماجستير وكذا رسائل الدكتوراه في خانة دراسات ما بعد التخرج.

(16) عليّ أن أشير أنني لم أحصل على الإطلاق على المعطيات التي تتعلق بأجور الأساتذة وتقييمهم.

(17) ليست المعطيات التي بين أيدينا وفيرة. تقول دراسة ركزت على نفقات البحوث العلمية والتكنولوجية إن الحكومة المصرية تتحمل 86 بالمئة من مجمل النفقات إلى 11 بالمئة منها تتأتى من التمويل الخارجي و3 بالمئة تأتي من الخواص. وفي 1996، تلقت الجامعات 24 بالمئة من التمويلات في حين انصرفت البقية إلى معاهد الأبحاث ومراكزها. وينتج من ذلك أن الباحثين المصريين يحصلون على واحد من أدنى مقادير الأجور في البلدان العربية. وتضطلع التمويلات الأجنبية بدور هام في دعم مراكز البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانيات المنضوية في الجامعات (Belal and Springuel, 2006).

العديد من أساتذة الجامعات في كل الاختصاصات[18] على الدكتوراه من الخارج وهو ما يستديم التمايز في النفاذ إلى شبكات البحث وموارده وأدواته، وإلى النشر. تتأكّد مناسبة الاهتمام بدراسة الجامعات العمومية والتركيز على دراسات الدكتوراه في اللحظة التي يبدو فيها البحث في ذروته، على الرغم من أن 88 بالمئة من كل هيئات البحث موجودة في الجامعات العمومية في مصر، إلى الحد الذي يجعلها تستقبل أكثر من 90 بالمئة من طلبة الدراسات العليا في العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانيات سواء بسواء، وعلى الرغم من أن ثمّةَ نُمُوّاً في متابعة الطلبة للدراسات العليا خلال السنوات الأخيرة ومن ثم تأكيد الاهتمام القوي به على الرغم من كل أوجه القصور (Hamid [et al.], 2010: 96-97)[19].

ثالثاً: ظروف الإنتاج العلمي وطرائقه الإجرائية

على امتداد العامين اللذين استغرقهما، ركز المشروع على مواقع الإنتاج المعرفي على مستوى الدكتوراه، وكذا على الطرق التي بها يتم إنتاج تلك المعرفة. وجهة التركيز الأولى للمشروع هي النظر في الظروف التي ضمنها يشتغل طلاب الدكتوراه، في مواقع متعددة. كان ذلك يتطلب تحليلاً للحالات المدروسة، وهو ما تم في أقسام ثلاثة مختلفة من قبل ثلاثة طلاب في الدكتوراه كانوا مسجلين ضمن برامج الدكتوراه التي حلّلوها. استكشف البرنامج ظروف عمل قسم علم الاجتماع بكلية الآداب وقسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وكليتي السياحة والفنادق والآداب بجامعة الإسكندرية. كانت كلية الآداب هي السابقة في التأسيس، حيث لعلم الاجتماع تقليد ممتد ودور سياسي واضح (Roussillon, 2002)، بل هو القسم الأكثر قرباً في الوشائج من منهجية المشروع وموضوع البحث. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية هي أيضاً الأكثر انخراطاً في لعبة التدويل على مستوى تربية طلاب الدكتوراه وهو الأمر ذو الدلالة البديهية بالنسبة إلى موضوع البحث. وربما كان لكلية السياحة قدر أقل من المناسبة بالنسبة إلى المشروع، ولكن صلة الارتباط سياحة/تراث في الإسكندرية بالغة الأهمية الاستكشافية على اعتبار مركزيتها ضمن نظام المنح الدراسية الجامعية الدولية، وكذا باعتبار المناسبة الجديدة التي اكتسبتها الإسكندرية بوصفها موقع انتصاب المؤسسات التي تتلقى التمويل من أجل دفع الاتصال الثقافي؛ ومنها مكتبة الإسكندرية على الأخص. فضلاً عن ذلك، رأيتُ أنه من الضروري أن تكون لي حالة أدرسها من خارج القاهرة على ما أبرزته دراسات عديدة سابقة من أن

(18) مع تشديد واضح على الهندسة والطب والاختصاصات العلمية التي كان لها 532 منحة رحلة بحثية، فيما تلقت باقي الاختصاصات كلّها مجتمعة 194 منحة (منها 79 كانت من نصيب الفلاحة). وهذه المعطيات تهم الفترة 2002-2005 (Hamid [et al.], 2010).

(19) من الواجب الإشارة إلى أن لمصر أكبر عدد من مراكز البحوث المرتبطة بالجامعات، حيث يجري البعض من الندوات والتدريبات البحثية كذلك (Hanafi and Arvanitis, 2016: 212).

اقتصار أغلب الدراسات على القاهرة، وعلى الرغم من عدم منازعة مركزية العاصمة في حياة مصر السياسية والاقتصادية والثقافية، يعوق فهماً أعمق لأحوال البلاد.

تبين الحالات الثلاث المدروسة بوضوح كيف كانت ظروف التربية الدكتورالية تتغير على مرّ السنوات الماضية، مع وجود محاولات في بعض مدارس دكتورالية للعمل وفق نظام أرصدة تحتسب على قاعدة ساعات العمل وخوض سياسات تأطير أكثر انسجاماً (علم الاجتماع، السياحة)، وكذلك مع إدراج شهادات دولية في مستوى الدكتوراه تُدرّس بالألسن الأجنبية مثل البرنامج الأوروبي ـ المتوسطي (العلوم السياسية)[20]. وقد عالجت بعض الدراسات آفاق طلبة الدكتوراه الذين كثيراً ما يشتكون من أن التأطير، وعلى الرغم من التغييرات المحدثة، يغيب بالكامل تقريباً، ومن أن الأساتذة هم من يتولون تحديد مواضيع البحث، وعلى الأخص في تلك الأقسام التي بها احتكار للإشراف التأطيري. بل إن البحث يصير مستحيلاً تقريباً نظراً إلى كون أغلب طلبة الدكتوراه أكثر تقدماً في السن من نظرائهم الأوروبيين ولهم أسر يكفلونها وهم على الأغلب يعملون خارج الجامعة بتوقيت كامل. وأورد أحد مصادر المعلومات في بحثنا أن بحوث الدكتوراه التي تتمكن من بلوغ نهاياتها بنجاح يمكن ألا تتجاوز 5-10 بالمئة من مجموع التسجيلات (Zohny, 2011)[21]. وفضلاً عن ذلك، ثمة ضغط مجتمعي يدفع في اتجاه تفادي المواضيع الساخنة ويجعل الطلبة يُحْجِمُون عن استكشافها. وتتعرض كل هذه التغييرات للمجادلة والمقاومة وتجد الطرق السابقة في كيفية تدبير الأشياء لها طريقاً إلى المقاومة أو للتأقلم مع الظروف المتغيرة. وتؤكد هذه التوترات أهمية النظر إلى مثل هذا المستوى التكويني والأولي في دورة الحياة الأكاديمية.

ركز المشروع البحثي في عامه الثاني على الطرق الجارية في إنتاج المعرفة وطرائقه الإجرائية. ولئن كانت ثمة كيفيات متعددة للقيام بذلك، فقد اخترنا[22] أن نركز على تلك التي تهمّ الباحثين وعلى التفاعل بين الإنتاج من داخل الجامعة والإنتاج من خارجها. تخصيصاً، تم استقصاء إنتاج المعرفة على مستوى الدكتوراه في مواضيع ثلاثة، هي النظرية النقدية، والجندر والتراث. تم تجميع رسائل الدكتوراه (وإلى حدّ ما رسائل الماجستير) المنجزة ضمن الأقسام المعنية، وتم تحليل الأكثر إثارة للاهتمام منها بحيث تحدد أيّ النظريات والمفاهيم استخدمها طلبة الدراسات العليا المصريين لمعالجة القضايا الأكثر تواتراً. في هذا المعنى،

(20) للاطلاع على تحليل أبكر للإنتاج الدكتورالي حول السياحة (1993-2008) يمكن العودة إلى عفيفي (Afifi, 2009). وهو يقول إن عدداً قليلاً من الرسائل تستكشف البعد الدولي للسياحة وأنها كلها تأتي من جامعة حلوان.

(21) على الرغم من أن المقال المستشهد به في الهامش السابق يقول إن في كلا جامعتي حلوان والإسكندرية عدد الرسائل غير المكتملة في السياحة يمكن أن يناهز واحداً من كل تسعة (Afifi, 2009: 393) وإن معظم طلاب الدكتوراه منضوون ضمن هيئة التدريس، على ما لاحظنا، يتمكن الكثير منهم من استكمال دراساتهم.

(22) مثلما أبيّن في الفقرة اللاحقة، ليس استخدام ضمير المتكلم الجمعي بلاغياً، ولكنه يشير إلى الجهد المبذول في التصميم المشترك لغايات البحث.

يسهم المشروع في توفير فهم متجذر للطرق التي بها يتم إنتاج المعرفة العلمية الاجتماعية على المستوى المحلي في التعامل مع قضايا ذات اهتمام كوني وذلك سعياً لتوفير بعض التفاسير للفروق القائمة في كمية البحث المنتجة.

لقد كان التراث على الأخص موضع اهتمامٍ أساس ومديد ضمن البحث الدولي حول مصر منذ الأزمنة الاستعمارية، وقد شهد تجدداً في الإسكندرية بفضل مكتبة الإسكندرية التي تم افتتاحها سنة 2003 على أثر عقود ثلاثة من المناقشات والتخطيط بوصفها «جسر حضارات». على أن الدراسات المنتجة في الجامعة وفي كلية الآداب تنزع إلى أن تكون وصفية على الأغلب ويبدو عليها أنها تتحاشى استخدام المفاهيم النقدية للتراث، وهو وضع قائم على الرغم من اتصاف البعض من الأساتذة العاملين في الجامعة على الأقل بحركيتهم النشطة في مستوى النشر الدولي حيث تتم معالجة التراث بطرق أكثر استشكالاً. تنزع الرسائل التي تعالج الجندر من منظور سوسيولوجي إلى أن تكون بالغة الندرة على الرغم من تكاثر الدراسات حول الجندر في مصر، تلك التي يتم إنتاجها في مصر وفي الخارج بفضل مساعدة المنظمات غير الحكومية النسوية أو الوكالات الدولية (الصدة، 2010). وفي هذا الحالة أيضاً، لا يبدو الفارق بين الإنتاج المعرفي المقام ضمن الأكاديميا والإنتاج المعرفي المقام ضمن الوكالات المحلية والدولية قد بلغ الشَّأْوَ الذي يمكن للمرء أن يحتسبه مع انخراط العديد من الأساتذة، وحتى الباحثين الشبان، في إنتاج معرفة في هذا الموضوع بالذات في مواقع أخرى. ويبدو من تحليل الاستخدام المصري للنظرية النقدية أنه يعالج موضوعاً هامشياً من حيث عدد الأطروحات، ولكنه يلقي أضواء على مظهريْن مفْصَلِيّين يؤثّران في إنتاج المعرفة، وهما انتقائية المصادر المتاحة من خلال الترجمة[23]، وإدراج قضايا نظرية ضمن المجادلات الوطنية، وهو ما يهم في هذه الحالة استحواذ الحكومة للتنوير في صراعها ضد الإسلاميين (Abaza, 2010b).

على الرغم من تغير ظروف الدراسات الدكتورالية، والتحسن الطفيف في فرص النفاذ إلى الموارد، يبدو أن الإنتاج المعرفي الراهن في الجامعات العمومية ليس بالدينامية التي يتصف بها الإنتاج الذي يتم خارج الأكاديميا. قد يعود ذلك إلى ما يعلمه الجميع من أمر تمويل البحث، وهو ما يدفع الباحثين (والأساتذة أيضاً) أكثر فأكثر إلى البحث خارج الأكاديميا للوصول إلى مصادر دخل، فيما لا تقع كل برامج التعاون الدولي ضمن هذه الفئة، وينتهي الأمر بالعديد من الباحثين إلى خيار الاشتغال بتقارير الخبرة مدفوعة الأجر[24]. ينضوي العديد، وهم طلبة دكتوراه، ضمن هيئات التدريس، وفيما تكون الرسالة، في سياقات أخرى، العمل الرئيس الأول بحيث يُستخدم عادة وكأنّه بطاقة مهنية تيسر

(23) مسألة الترجمات حيوية في ما يهم الدراسات حول الجندر أيضاً. ففي المؤتمر الاختتامي للمشروع الذي انعقد خلال شهر آذار/مارس 2016، قدّمتْ هالة كمال، أستاذ الأدب الإنكليزي في جامعة القاهرة وواحدة من المسؤولات في «منتدى نساء وذاكرة»، مخطط ترجمة المنتدى لكتب عن الجندر إلى العربية وتقديم حالات نسويّات رائدات من مصر.

(24) ليست هذه خصوصية مصرية بالطبع. من أجل الاطلاع على حالة متطرفة انظر (Wright, 2008).

الترشح لمواقع مهنية لاحقة، هي تستخدم في هذا السياق لأغراض الترقية الداخلية. وقد يسمح ذلك بتفسير السبب الذي تقدر بموجبه على أنها لا تستحق عناء الانخراط في بحث نقدي، على اعتبار أن الاهتمام الأول هو التجديف ضمن نطاق هذا الطوق بأكثر ما أمكن من المرونة، مع تفادي غير الضّروري من النّزاعات.

رابعاً: منهجية البحث

هذا المشروع هو نِتَاجُ بحثٍ موّلته وزارة التربية والبحث الألمانية وأداره المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت (Orient-Institut Beirut)، وتُوِّج بمؤتمر اختتامي انتُظِم في القاهرة خلال شهر آذار/مارس 2016[25]. تم تصوّر المشروع خلال 2011-2012 في لحظة تعاظمت فيها الآمال تجاه البلاد وتجاه ظروف أجدّ وأفضل لإنتاج المعرفة[26]. وكما هو عليه أمرُ تزايُدِ مَنْظورِيّة الدراسات الدكتورالية على اتساع أرجاء العالم، انبنى المشروع على الاعتراف بأهمية أثرِ البحث في قضايا المواطنة والديمقراطية، وعلى الأخص في لحظة زمنية انْبَجَس فيها أَمَلٌ بأن تنقشع، على الأقلِّ، طبقات من الرقابة المفروضة على الأكاديميا. وعلى الرغم من أن فرصة التغيير التي افتتحتها ثورة كانون الثاني/يناير 2011 تبدو الآن في حالة انحباس فإن أهمية قضية الكيفية التي بها، والاتساع الذي عليه، يمكن لأجندة البحث أن تكون مستقلة وخلّاقة وحرّة، لا تبدو مُتَنَاقِصَةً. وَلَسَوْف تستمر الجامعات

(25) أنا مدين بالشكر إلى من شجعوا تقديم الترشح ودعموه: توماس شيفلر (Thomas Scheffler) (الذي نظم المؤتمر حول حالة العلوم الاجتماعية في الوطن العربي سنة 2010 في وكالة التعاون الدولي الألمانية DAAD في القاهرة، حيث بدأ المشروع الحالي يتشكل)، ستيفان ليدر (Stefan Leder) في بيروت (الذي اقترح أن يكون الترشح في هذا الاتجاه)، ماتياس كوفمان (Matthias Kaufmann) وريتشارد روتنبرغ (Richard Rottenburg) في مدينة هالي (Halle) بألمانيا، الذين دعموا هذا الالتزام الإضافي، كما وفر المعهد العالي «المجتمع والثقافة في حركة» بهالي استضافة دورتي التدريب. وقد وفّر أولاف دوفي (Olaf Dufey) مساعدة أساسية في التواصل مع المانحين. في مصر، أنا مدين بالشكر الخالص لإيمان فرج ومشيرة الجزيري اللذين منحانا الدعم والرعاية في كل وقت. كل الشكر لفريق المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في القاهرة. ومن بين كل الزملاء والأصدقاء الذين كانوا داعمين لنا في مختلف مراحل المشروع مع الاعتذار لكل من أقترفُ خطأ نسيانهم، أذكر جيهان أبو زيد، أمل حمادة، علاء الحمارنة، رالف بودنشتاين (Ralph Bodenstein) عدنان الأمين، ساري حنفي، شيماء حسبو، فلوريان كوستال (Florian Kohstall)، جوانثان كرينر (Jonathan Kriener)، ديفيد ميلز (David Mills)، وليزلي بيكمال (Leslie Picquemal)، وساموليِ شيلكه (Samuli Schielke)، وساتني شامي (Seteney Shami)، هانية صبحي، يان فولكل (Jan Voelkel)، وأحمد زايد، وآيمون كريل (Aymon Kreil) وساندرين غمبلين (Sandrine Gamblin) وجينانو غيرفازيو (Gennaro Gervasio) وماتيو فالي (Matteo Valli).

(26) يبدو أن هذه القناعة كانت في ذلك الوقت مُتقاسمة من قبل آخرين، فخلال الأشهر الأولى الموالية للثورة، سجل عدد من طلبة الدراسات العليا في جامعة القاهرة في مواضيعَ ذات صلة.

في الاضطلاع بأدوارها في إضفاء الشرعية على أنظمة الحكم القائمة وابتداع الفضاءات المُنْتَقِدَةِ لها سواءٌ بسواءٍ (Cantini, 2016a).

تضمنت الاعتبارات الأصلية التي قادت المشروع السَّعْيَ نحو علوم اجتماعية غير هيمنية يمكن لها أن تُولّد سياقات تنتمي إلى «الجنوب الكونيّ». ولئن لم يكن بمقدور المشروع أن يُفْلِت من أثر مَوَازين القوّة المعتادة، بفعل التّمويل وتصميم البحث الآتيين من «الشّمال الكونيّ»، فقد سعى إلى أن يحافظ على أسلوبٍ في التساؤل مفتوح الخَوَاتم وفائق الانعكاسية من خلاله يمكن للباحثين أن يعبّروا عن اهتماماتهم البحثية الخاصة وأن يأقلموها بحيث تندرج ضمن البنية القائمة. بل إن المشروع استلزم عدداً من مراحل التدريب، في كل من مصر وألمانيا، مثيراً نقاشات حول مواضيع البحث والمنهجية، ومقيماً، من خلال القراءات، إطاراً مشتركاً للتحليل. استقر التصميم المشترك من خلال اختيار مواضيع البحث والمنهجيات التي استلزمت بحثاً أرشيفياً، وتحليلاً للنصوص وانتباهاً إثنوغرافياً لظروف الإنتاج، ذاك على الرغم من أن الإنتاج المشترك للمعرفة لم ينجُ هو ذاته من نقد الباحثين الذين ينظرون إليه غالباً على أنه لا يزيد على أن يكون عملية تجميلية (Vessouri, 2013). كانت محاولتنا هي تجاوز الثنائيات كونيّ/محليّ من خلال تجذير التحليل في المواقع الحقيقة للإنتاج المعرفي، والمساهمة في «بناء تفاعل علميّ نظريّ بين «النحن» و«الآخرين» من أجل التغلب على الانسداد الذي تتسبب فيه استحالة نظرية تأتي من الجنوب» (Fakhoui, 2016: 204).

إن نشر نتائج المشروع بالعربية أوّلاً، وفي مجلة محكّمة مفتوحة النفاذ، هو شهادة لفائدة أهمية المشروع في إثارة مناقشات لاحقة بين حائزي المعرفة الأعمق بالنظام الأكاديمي في مصر، مع الأمل في الدفع إلى مدًى أبْعَدَ بالعمل على الطرائق الرّاهنة للإنتاج المعرفي وكذا توفير أرضية للمقارنة. إن الدراسات التي تقدم هنا هي تلك التي تولدت ضمن المشروع، وهي دراسات الحالة التي كتبها كل من نفيسة الدسوقي وعلا كُبّاره، وهي التي قدمت في ورشة عمل انعقدت في القاهرة خلال شهر آذار/مارس 2015، وكذا مقالات الجندر والتراث والتي كتبها كل من نفيسة دسوقي وأحمد منصور والتي قُدمت خلال المؤتمر الاختتامي للمشروع في آذار/مارس 2016[27]. وقد تمّت إضافة دراستين إلى المشروع، أولاهما تلك التي كتبها جوناثان كرينر وهي تقدم نتائج بحث تمّ هو أيضاً إجراؤه في ما بين 2012 و2014 في مصر ولبنان، وركّز على الكيفية التي بها يتمّ إدراك الحرية الأكاديمية في مصر ما بعد 2011. أما الدراسة الأخيرة التي تتضمنها هذه المجموعة فهي التي كتبها ديفيد ميلز الذي يعرفنا إلى الكيفية التي بها تطورت الدراسات الدكتورالية على

(27) لأسباب عملية، يتم هنا تقديم ورقتين من إعداد أحمد منصور في مقال واحد. أشكر المعقبين على الورقات المقدمة في المناسبتين وكذا المشاركين لملاحظاتهم النقدية. وأود أن أشير هنا إلى التّحكيم مُغفل الأسماء الذي أجرته مجلة **إضافات**، والذي ساهم في الكثير من الحالات في مراجعة جذرية جوهرية للمُحاجَجَة المعروضة ههنا.

الامتداد الكَوْنِيّ وفي المنطقة، مع إيلاء اهتمام خاص بحرَاك الأكاديميين داخل المنطقة وخارجها، وبالتركيز على مصر ولبنانَ على الأخصّ.

خاتمة

هدف مشروع البحث إلى المساهمة في إطلاق نداء من أجل علوم اجتماعية غير هيمنية. لقد كان هذا مشغلاً رئيساً خلال العشريات الأخيرة (لا في الأنثروبولوجيا فحسب) معالجاً مسائل إسباغ المَسْحَة الإقليمية على العلوم الاجتماعية، منتبهاً إلى ظهور نظريات تَجِدُ لها مَصدَراً في الجنوب وضمن دراسات الاستلحاق. إن الخطوة الأولى والضرورية في إسباغ المَسحة الإقليمية على العلوم الاجتماعية هي الانعكاسية وبما يجعلها منتبهة إلى سلطتها وخصوصيتها. يحتاج مثل هذا المشروع إلى أن يكون عابراً للقوميات في اتساع منظوره، ومن ثمّ فإن الاهتمام بمصر مقصود في اتجاه توفير أرضيةِ مقارنةٍ داخل المنطقة وخارجها.

الجامعات بوصفها مؤسسات بالغة التأثر بسياسات المعرفة، وليست العلاقة بين المعرفة والسلطة على الإطلاق يسيرة بما أن السلطة تسعى إلى اكتساب الشرعية من خلال المعرفة، ولكن وأيضاً لأنّ على إنتاج المعرفة أن يكون أهلاً لادِّعاء الصدقية والمطالبة بالإقرار بأهميته (Weiler, 2011). إن إنتاج المعرفة والتوسط في جَوَلاَنها سيرورةٌ سياسية بامتياز تتطلب التساؤل المُمَنْهَج والنّقدي، وهي سيرورة تضطلع فيها السّمة الثقافية للمعرفة ودورها في شرعنة السلطة السياسية بدور هامٍّ (Weiler, 2011). ويقتضي ذلك النظرَ إلى الجامعات بوصفها مؤسسات تعمل على استدامة سياسات المعرفة الاجتماعية وهندستها. إن ملاحظة الشكل متزايد العولمة الذي تتخذه هذه المؤسسة هو الأجدر بالأهمية، مثلمَا حَاجَجْتُ في غير هذا الموضع (Cantini, 2016a).

يندرج المشروع في الاهتمام المستجد بالمعنى الراهن للممارسات الدكتورالية، وهو يسعى إلى تقصي الظروف القائمة التي فيها يتم إنتاج المعرفة الاجتماعية في هذا المستوى والكيفيات العديدة التي بها يجد ذلك الإنتاج نفسه واقعاً ضمن حدود الإكراهات والهَنْدسة التي تضعها الاعتبارات المحلية في تحديد ماهية الدكتوراه وتعيين البحث المناسب. ولئن اعْتِيد التّغاضي عن دور رسائل الدكتوراه والبحوث المُنتجة في الجامعات العمومية فإن المشروع يزعم أن النظر من مسافة أقرب يمكّن من معرفة أكثر ترسخاً في معطيات الواقع للحقائق القائمة على الأرض منذ ما يزيد على القرن. إن انتباهاً ينصرف إلى مواقع إنتاج المعرفة في هذا المستوى، على الأخص، يكشف المساعي التي يجد طلاب الدكتوراه أنفسهم منخرطين ضمنها بما في ذلك ما تتضمنه من إمكانات وإكراهات. إن الانتباه إلى طرائق إنتاج المعرفة يساعد على تفهم الفوارق القائمة في ما بين تلك الطرائق، رابطاً بين السياق المحلي والسياق الذي ضمنه تَجُول المعرفة «الكونية» وتُسْتَهْلك.

المراجع

الجميعي، عبد المنعم الدسوقي (1983). **الجامعة المصرية والمجتمع، 1908-1940.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

حنفي، ساري وريغاس أرفانيتس (2015). **البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حنفي، ساري ونورية بن غبريط ـ رمعون ومجاهدي مصطفى (محررون) (2015). **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: بحوث المؤتمر الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران ـ الجزائر)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس).** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عواد، ل. (1963). **الجامعة والمجتمع الجديد.** القاهرة: [د. ن.].

الصدة، هدى (2010). «المرأة العربية موضوعاً للدراسة.» في: هدى الصدة. **الإنتاج العلمي عن العالم العربي.** القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ص 131-159.

Abaza, Mona (2010a). «Social Sciences in Egypt: The Swinging Pendulum between Commodification and Criminalization.» in: Michael Burawoy (ed.). *Facing an Unequal World: Challenges from Sociology*. Sydney: International Association of Sociology, pp. 187-212.

Abaza, Mona (2010b). «The Trafficking with Tanwir (Enlightenment).» *Comparative Studies of South Asia, Africa, and the Middle East*: vol. 30, no. 1, pp. 32-46.

Afifi, Galal (2009). «Tourism as the Subject of Doctoral Theses in Egypt, 1975–2008.» *Anatolia: An International Journal of Tourism and Hospitality Research:* vol. 20, no. 2, pp. 387-400.

Akrawi, Matta (1979). «Changing Patterns in Higher Education in the Middle East.» in: *The Liberal Arts and the Future of Higher Education in the Middle East*. Beirut: American University of Beirut, pp. 39-65.

Ayubi, Nazih (1983). «The Egyptian «Brain Drain»: A Multidimensional Problem.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 15, no. 4, pp. 431-450.

Balaban, Corina and Susan Wright (2014). «History of Policy Debates about Doctoral Education.» *UNIKE Notes on Doctoral Education*: no. 1.

Bamyeh, Mohammed (2015). *Social Sciences in the Arab World: Forms of Presence*. Beirut: Arab Council for Social Sciences.

Belal, Ahmed and Irine Springuel (2006). «Research in Egyptian Universities: The Role of Research in Higher Education.» Retrieved from UNESCO Cousteau Ecotechnie Chair, South Valley University Egypt.

Burawoy, Michael (2015). «Facing an Unequal World.» *Current Sociology:* vol. 63, no. 1, pp. 5-34.

Cantini, Daniele (2016a). *Youth and Education in the Middle East: Shaping Identity and Politics in Jordan*. London: I.B. Tauris.

Cantini, Daniele (2016b). *Rethinking Private Higher Education: Ethnographic Perspectives*. Leiden: Brill.

Di Capua, Yoav (2009). *Gatekeepers of the Arab Past: Historians and History Writing in Twentieth-century Egypt*. Berkeley, CA: University of California Press.

Di Capua, Yoav (2012). «Arab Existentialism: An Invisible Chapter in the Intellectual History of Decolonization.» *American Historical Review*: vol. 117, no. 4 October, pp. 1061-1091.

El-Obeidy, Ahmed (2013). «Scientific System in the Arab Region: From Prestige towards Development.» *Regional Science Policy and Practice:* vol. 5, no. 1, pp. 97-113.

Fakhoui, Nasser (2016). «Toward a Global Theory for Iranian Social Sciences.» *Anthropological Theory*: vol. 16, nos. 2-3, pp. 201-212.

Farag, Iman (2009). «Going International: The Politics of Educational Reform in Egypt.» in: André Mazawi and Roald Sultana (eds.). *Education and the Arab World: Political Projects, Struggles and Geometrics of Power*. London: Routledge [World Year Book of Education], pp. 283–299.

Flores, Emma and Maresi Nerad (2012). «Peers in Doctoral Education: Unrecognized Partners.» *New Directions for Higher Education:* vol. 157, Spring, pp. 73–83.

Gringas, Yves, and Sébastien Mosbah-Natanson (2010). «Where are Social Sciences Produced?.» in: *World Social Science Report, 2010: Knowledge Divides* 2010, pp. 149–153. UNESCO, F.I.B.D.G. «UNESCO Science Report: 2010.»

Hamid, G. A. [et al.] (2010). *Higher Education in Egypt. Country Review Report*. Giza: Ministry of Strategic Planning. <http://s3.amazonaws.com/zanran_storage/mhe-spu.org/ContentPages/2473387763.pdf>.

Hanauer, Elizabeth and Cynthia Miller-Idriss (2011). «Transnational Higher Education: Offshore Campuses in the Middle East.» *Comparative Education:* vol. 47, no. 2, pp. 181-207.

Herrera, Linda and Shami, Seteney (1999). «Between Field and the Text: Emerging Voices in Egyptian Social Science.» *Cairo Papers in Social Science*: vol. 22, no. 2.

Herrera, Linda and Torres, Carlos Alberto (2006). *Cultures of Arab Schooling: Critical Ethnographies from Egypt*. Albany, NY: State University of New York Press.

Hirschkind, Charles (1996). «Heresy or Hermeneutics: The Case of Nasr Hamid Abu Zayd.» *Stanford Humanities Review:* vol. 5, no. 1, pp. 35-50.

Ismail, H. M. (1974). «Formation of the teaching staff at Cairo University.» in Victor G. Onushkin (ed.). *Planning the Development of Universities – III*. Paris: UNESCO, pp. 225-240.

Mamdani, Mahmood. (2011). «The Importance of Research in a University.» *Pambuzuka News:* 526.

Mitchell, Timothy (2002). «The Middle East in the Past and the Future of Social Sciences.» in: Szanton, David L. (ed.) *The Politics of Knowledge. Area Studies and the Disciplines*. California: University of California Press, pp. 50-72.

Nerad, Maresi (2012). «Conceptual Approaches to Doctoral Education: A Community of Practice.» *Alternation:* vol. 19, no. 2, pp. 57-72.

Nerad, Maresi and Mimi Heggelund (eds.). (2008). *Toward a Global PhD? Forces and Forms in Doctoral Education Worldwide.* Seattle: University of Washington Press.

Nowotny, Helga (2016). *The Cunning of Uncertainty*. Cambridge, UK: Polity.

Qubain, Fahim I. (1966). *Education and Science in the Arab World*. Baltimore, MA: The Johns Hopkins University Press.

Reid, Donald M. (1990). *Cairo University and the Making of Modern Egypt*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Romani, Vincent (ed.) (2012). «Enseignement supérieur, pouvoirs et mondialisation dans le monde arabe.» *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*: no. 131, juin.

Roussillon, Alain (2002). «Sociologie et identité en Égypte et au Maroc: Le Travail de deuil de la colonisation.» *Revue d'Histoire des Sciences Humaines:* vol. 2, no. 7, pp. 193-221.

Shami, Seteney (1989). «Socio-cultural Anthropology in Arab Universities.» *Current Anthropology:* vol. 30, no. 5, pp. 649-654.

Slaughter, Shelia and Gary Rhoades (2004). *Academic Capitalism and the New Economy: Markets, State and Higher Education.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Starrett, Gregory (1998). *Putting Islam to Work: Education, Politics, and Religious Transformation in Egypt*. Berkeley, CA: University of California Press.

Vessouri, Hebe (2013). «El nuevo mantra de la diplomacia científica internacional: ¿Co-diseño de conocimiento? ¿Investigación integrativa?.» *Universitas Umanistica*: vol. 76, pp. 25-50.

Vessouri, Hebe (2015). «Global Social Science Discourse: A Southern Perspective on the World.» *Current Sociology:* vol. 63, no. 2, pp. 297-313.

Waardenburg, Jean-Jacques (1966). *Les Universités dans le monde arabe actuel*. Paris; The Hague: Mounton and Co. 2 vols.

Weiler, Hans N. (2011). «Knowledge and Power: The New Politics of Higher Education.» *Journal of Educational Planning and Administration:* vol. 25, no. 3, pp. 205-221.

Wright, Daniel (2008). «Most of our Social Scientists are not Institution Based… they are there for Hire—Research Consultancies and Social Science Capacity for Health Research in East Africa.» *Social Science and Medicine:* vol. 66: 110-116.

Zohny, Hazem (2011). «The Woes of Egyptian PhD Students.» *Nature Middle East*: 20 April <http://www.natureasia.com/en/nmiddleeast/article/10.1038/nmiddleeast.2011.48>.